

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يطرأ

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٢) من القانون الاصيل الخاصة بتعريف عبارة (عضو النقابة) ويستعاض عنه بالنص التالي :

ز - وتعني عبارة (عضو النقابة) : او كلمة (عضو) : المهندس او المهندس التطبيقي او الحجاز الاداري المسجل في النقابة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ -

على كل عضو في النقابة يسجل اسمه لأول مرة في سجل المهندسين ان يقسم اليمين التالية خلال شهرين من نفاذ احكام هذا القانون امام الوزير وبحضور النقيب او عضوين من مجلس النقابة .
« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان اؤدي اعمالي بامانة وشرف ، وان احافظ على آداب المهنة » .

المادة ٤ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة الفقرات (ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح) التالية اليها :

ا - ١ - يعتبر مهندسا تطبيقيا كل من حصل على الشهادة في الهندسة نتيجة دراسة هندسية جامعية منتظمة من جامعة او معهد تعترف بها وبالشهادة الصادرة عنها اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة شريطة ان لا تقل مدة الدراسة في تلك الجامعة او ذلك المعهد عن ثلاث سنوات دراسية منتظمة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة (التوجيهي) او ما يعادلها .

٢ - لا يطبق شرط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة (التوجيهي) على الاشخاص الذين التحقوا بالجامعة او المعهد للحصول على شهادة الهندسة التطبيقية قبل العمل بهذا القانون .

و - يتم الاعتراف بالجامعة او المعهد المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة وبالشهادة الصادرة عنها من قبل لجنة مؤلفة من الوزير رئيسا وعضوية كل من وكيل الوزارة ووكيل وزارة التربية والتعليم ونقيب المهندسين وعمداء كليات الهندسة في الجامعات الاردنية ويكون اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره اربعة من اعضائها على الاقل ، على ان يكون الرئيس من بينهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثرية :

ز - الى ان يجتاز الامتحان المقرر بمقتضى الفقرة (ح) من هذه المادة يتمتع على المهندس التطبيقي وضع التصاميم الهندسية او تنظيم المخططات الا تحت اشراف مهندس مسجل في نقابة المهندسين ضمن اختصاصه وان يقرن توقيعه بتوقيع المهندس المشرف كما يتمتع عليه حمل اي لقب او التوقيع بغير لقبه كمهندس تطبيقي .

ح - للمهندس التطبيقي بعد مرور ثلاث سنوات على تسجيله كمهندس تطبيقي ان يشترك في امتحان يعقد بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية ويحق له اذا نجح فيه ان يسجل في النقابة كمهندس في مجال اختصاصه .

المادة ٥ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيل باضافة الفقرات (د ، هـ ، و) التالية اليها :

د - على عضو النقابة الذي يقل عمره عن (٣٥) سنة ويزاول المهنة للمرة الاولى في المملكة ان يجتاز في مجال اختصاصه في القوات المسلحة الاردنية او في الامن العام او في الدوائر الحكومية لمدة ثلاث سنوات مضافا اليها مدة التدريب المنصوص عليها في هذا القانون اذا كانت هذه الجهات في حاجة الى خدماته ويرتب عليه تقديم طلب التعيين في اي منها الى رئيس ديوان الموظفين، ويتقاضى خلال خدمته فيها الرواتب والمزايا التي يستحقها بمقتضى الانظمة والتعلمات المعمول بها ويعفى من هذه الخدمة العضو الذي ادى خدمة العلم .

هـ - يعتبر عضو النقابة في حل من التزامه بالخدمة المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة اذا لم يصدر قرار بتعيينه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه الطلب .

و - يحرم من مزاولة المهنة في المملكة بقرار من الوزير كل من يخالف احكام هذه المادة ولمدة التي يراها مناسبة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ز) التالية اليها :

ز - شعبة الهندسة التطبيقية وتشمل الفروع التالية :

١ - فرع الهندسة المدنية التطبيقية

٢ - فرع الهندسة الميكانيكية التطبيقية

هكذا من المأهول

- ٣ - فرع الهندسة الميكانيكية التطبيقية
٤ - فرع الهندسة الكهربائية التطبيقية
٥ - فرع هندسة المناجم والتعدين التطبيقية
٦ - فرع الهندسة الكيماوية التطبيقية

١٩٧٨/١/٢٢

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الإعلام عبدان أبو عودة	وزير التربية والتعليم ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والنظام مضر بدران
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كامل الشريف	وزير المعمل عصام المعجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية والزراعة حسن إبراهيم صلاح جمعه أحمد عبدالكريم الطراونة	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والتروية إبراهيم أيوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤف الروابدة	وزير الداخلية سليمان صرار	وزير التوطين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سميد بينو	وزير المالية محمد الدياس	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شره

في الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٨

نظام موظفي صندوق التقاعد

صادر بالاستناد الى المادة (١٦) من قانون صندوق التقاعد رقم (٦) لسنة ١٩٧٦

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي صندوق التقاعد لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم يتبدل القريئة على خلاف ذلك .
- | | |
|--|---------------|
| صندوق التقاعد | الصندوق |
| مجلس ادارة الصندوق | المجلس |
| مدير عام الصندوق | المدير العام |
| مجموع المراكز المقررة في الدرجات والفتات المنصوص عليها في هذا النظام . | الملاك |
| كل شخص يعين بقرار من المرجح المختص في إحدى وظائف الصندوق . | الموظف |
| لجنة الموظفين المؤلفة بمقتضى أحكام هذا النظام . | اللجنة |
| اللجنة الطبية الحكومية المختصة . | اللجنة الطبية |

٣ - مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا النظام تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة الصندوق وذلك باستثناء الموظفين بقدر تطبيق عليهم أحكام هذا النظام بالقرار الذي لا يعارض فيه مع الشروط المثبتة في عقود استخدامهم .

المادة ١ - أ - تطبق أحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٦ وأي نظام آخر يبدله أو يحل محله على موظفي الصندوق وفي الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - تحقيقاً للغايات المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المادة يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس المجلس صلاحيات الوزير المختص كما يمارس المدير العام صلاحيات وكيل .

المادة ٥ - أ - ينقسم موظفو الصندوق :
(١) موظفين مصنفين :
(٢) وهم الذين يعينون في وظائف دائمة مصنفة وفقاً للدرجات والمصنفات (٧) من هذا النظام .

هكذا من الأشغال

٢ - موظفين غير مصنفين :

وهم الذين يعينون في الوظائف المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا النظام للقيام بالخدمة الميدانية فيها .

٣ - موظفين بعقود :

وهم الذين يعينون بوظائف لمدة محدودة بموجب عقود للقيام بأعمال ومهام بالاختصاص والخبرة .

ب - يحق للمدير العام تعيين اشخاص للعمل في الصندوق لقاء اجور يومية وتخفيضات العمل المعمول به .

المادة ٦ - أ - يعين للموظفون المصنفون في الدرجات الأولى والثانية والثالثة والموظفون بعقود بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة .

ب - يعين للموظفون المصنفون في الدرجات الأخرى بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

ج - يعين للموظفون غير المصنفين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

د - يعين الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً يومية بقرار من المدير العام .

هـ - لا يجوز التعيين إلا في وظيفة شاغرة في الملاك .

المادة ٧ - أ - تحدد درجات الموظفين المصنفين ورواتبهم السنوية كما يلي :

الدرجة	ادنى مربوطها دينار	اعلى مربوطها دينار	الزيادة السنوية دينار
الأولى	١٦٦	٢٣٨	٨,٠٠٠
الثانية	١٤٤	١٥٨	٥,٥٠٠
الثالثة	٠٧٧	١٠٨,٥٠٠	٤,٥٠٠
الرابعة	٠٥٢	٧٣	٣,٥٠٠
الخامسة	٠٣٧	٤٩,٥٠٠	٢,٥٠٠
السادسة	٠٢٩	٣٥	٢,٠٠٠

ب - يصنف الموظف عند نفاذ هذا النظام في الدرجة التي يقع ضمنها راتبه ويجري التعديل على ما يراه لئلا يلام مع الزيادات السنوية المقررة فيه .

ج - يقرر المجلس عدد الوظائف المصنفة في كل درجة بناء على تنسيب المدير العام .

المادة ٧ - أ - تحدد فئات للموظفين غير المصنفين ورواتبهم وزياداتهم السنوية كما يلي :

اسم الفئة	الراتب الشهري دينار	الزيادة السنوية دينار
فني مهني	٨٧ - ٣٦	٢,٥٠٠
سائق سيارة	٨٧ - ٣٦	٢,٥٠٠
طاهي مقصف	٦١ - ٣١	١,٥٠٠
مأمور قسم	٦١ - ٣١	١,٥٠٠
بستاني	٦١ - ٣١	١,٥٠٠
حارس مدني	٦١ - ٣٦	١,٥٠٠
مراسل	٦١ - ٣٦	١,٥٠٠

١ - تؤلف في الصندوق لجنة تسمى (لجنة الموظفين) يعين المجلس اعضاءها من بين موظفي الصندوق تتولى تقديم التنسيب في الأمور التالية :

أ - تعيين الموظفين المصنفين وترقيتهم وتعديل رواتبهم وانهاء خدماتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم

ب - ترشيح الموظفين للبعثات العلمية والتدريبية .

ج - أية مهام أخرى يحيلها المدير العام على اللجنة مما يدخل ضمن صلاحياته بمقتضى أحكام القانون أو هذا النظام .

١٠ - أ - لمجلس الوزراء ان يعين نائباً للمدير العام ويحدد راتبه وعلاواته ويتم ترقيته بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

ب - يتم ترقيع موظفي الدرجة الاولى والثانية والثالثة بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة .

ج - يتم ترقيع سائر الموظفين الآخرين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

١١ - لا يجوز تعيين اصحاب المؤهلات الميدانية اذناه في الوظائف المصنفة في الصندوق بدرجات ورواتب تزيد على الدرجات والرواتب التالية :

أ - حاملو شهادة الدراسة الثانوية الأردنية العامة (التوجيهي) أو ما يعادلها ادنى مربوط الدرجة السادسة ب - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها ستة واحدة بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة أو ما يعادلها راتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة .

ج - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها ستان بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة أو ما يعادلها ادنى مربوط الدرجة الخامسة .

د - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها ثلاث سنوات بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة أو ما يعادلها راتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة .

هـ - خريجو الجامعات والكليات العالية من حملة الشهادة الجامعية الاولى (بكالوريوس أو ليسانس) بادنى مربوط الدرجة الرابعة .

و - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة الدبلوم للدراسات العليا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الاولى براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة .

ز - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة الماجستير براتب السنة الخامسة من الدرجة الرابعة .

ح - حاملو شهادة الدكتوراه براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة .

١٢ - أ - يجوز الاخذ بالخبرة العملية بعين الاعتبار في تحديد درجة أو راتب المرشح لاية وظيفة في الصندوق بشرط ان تكون الخبرة مما يتطلبها العمل في الصندوق وان يعتمد في ذلك التحديد للمؤهل العلمي

الاخير أو الخبرة اللاحقة لأي مؤهل علمي سابق ايها افضل لمصلحة في التعيين .

ب - يكون الموظف عند تعيينه في الصندوق تحت التجربة لمدة ستة اشهر .

المادة ١٣ - أ - تنظم شؤون الدوام والاجازات لموظفي الصندوق بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس.

ب - اذا تغيب الموظف عن العمل بعدد مشروع فعليه ان يعلم رئيسه المباشر بذلك فوراً بآية رتبة انقضاء يوم العمل التالي على تغيبه وان يثبت ذلك بتعبئة النموذج المقرر لهذه الغاية حال انذار بمركز عمله .

المادة ١٤ - أ - يعتبر الموظف فاقدًا لوظيفته اذا تغيب عن عمله دون سبب مقبول اكثر من خمسة عشر متفرقة خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متتالية .

ب - لا يستحق الموظف اي رواتب او علاوات او مكافآت عن المدة التي يتغيب فيها عن عمله الرسمي دون عذر مقبول .

المادة ١٥ - يستحق المذكورون تاليا اجازات عادية عن كل سنة حسب التفصيل التالي :-

أ - المدير العام ونائبه وموظفو الدرجتين الاولى والثانية ٣٠ يوما

ب - موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة ٢٦ يوما

ج - موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة والموظفين غير المصنفين براتب لا يقل عن (٤٥) ديناراً

د - الموظفون غير المصنفين براتب يقل عن (٤٥) ديناراً ١٦ يوما

المادة ١٦ - للمدير العام الحق في استدعاء الموظف من اجازته العادية قبل انقضاء مدتها ويتحمل الصندوق في الحالة نفقات عودته بوسيلة السفر المسموح بها سواء كان ذلك داخل المملكة او خارجها .

المادة ١٧ - أ - يمنح للمدير العام اجازته السنوية بموافقة رئيس المجلس .

ب - يمنح اي موظف اجازته السنوية بموافقة المدير العام او من يفوضه بناء على تنسيب رئيسه

ج - يكون تقديم طلب الاجازة والموافقة عليها خطياً .

المادة ١٨ - يتقاضى الموظف المجاز مرضياً من قبل اللجنة الطبية رواتبه وعلاواته وفقاً لما يلي :-

أ - تصرف رواتبه وعلاواته كاملة عن الشهور الاربعة الاولى . وتصرف نصف الرواتب والعلاوات عن الشهور الاربعة التالية ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية

ب - اذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء مدة النهائية شهور المنصوص عليها في الفقرة البقرة فتعتمد معانيته من قبل اللجنة الطبية ، فاذا وجدت اللجنة لدى معانيته الموظف مرة ثانية ان مرضه غير قابل للشفاء فتتخذ قراراته بقرار من المدير العام .

ج - اذا وجدت اللجنة الطبية لدى معانيته الموظف مرة ثانية ان مرضه قابل للشفاء ولكنه ليس قادراً على اشتغال عملاً ، فيمنح للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى لا تتجاوز اربعة اشهر ونصف الرواتب والعلاوات لمدة الاشهر النهائية الاولى من مرضه ، واذا

شف الموظف خلال هذه المدة ولم يصبح قادراً على اشتغال عمله فتتخذ قراراته بقرار من المدير العام

لياقته الصحيح .

المادة ١٩ - أ - تمنح الزيادات السنوية للموظفين بترار من المدير العام بناء على تنسيب الرؤساء المباشرين في مواعيد تعيينهم او ترقيتهم من كل عام ولا يجوز منح الموظف زيادته السنوية الا بعد مرور سنة كاملة على تاريخ تعيينه او ترقيته .

ب - يجوز للمدير العام ان يمنح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة كما هي مقررة لدرجته او لفتته شريطة ان يكون قد ورد عنه تقريران سنويان متتاليان من رئيسه المباشر .

بدرجة جيد . وشرط ان لا يحصل على اكثر من زيادتين اضافيتين خلال مكوته في الدرجة الواحدة

المادة ٢٠ - أ - اذا حصل موظف مصنف في الصندوق على مؤهل علمي مما يتصل مباشرة باعمال الصندوق فيطبق عليه احد الحكمين التاليين ايهما افضل لمصلحته :

١ - يعطى راتب الشهادة المقررة بحسب احكام هذا النظام .

٢ - يعطى زيادة سنوية واحدة كما هي مقررة لدرجته اذا حصل على شهادة البكالوريوس او الدبلوم العالي او الماجستير او الدكتوراه .

ب - في حالة عدم وجود مركز شاغر في الدرجة التي يستحقها الموظف المصنف تطبيقاً لاحكام الفقرة (أ) اعلاه فيجوز ان يعدل راتبه جزئياً ضمن الدرجة الاذن فيها مباشرة بحيث يعطى الراتب المقرر على ان يكون له حق الاولوية في الترفيع للدرجة التي يستحقها عند شغور اول مركز فيها .

ج - يجوز تصنيف الموظف غير المصنف اذا حصل على مؤهل علمي او فني يؤهله للعمل في الوظائف المصنفة .

المادة ٢١ - أ - يجوز ترقيع الموظف المصنف من درجة الى درجة اعلى شاغرة اذا كان مستوفياً للشروط التالية :-

١ - ان يكون قد امضى في خدمة الصندوق مدة سنة واحدة على الاقل .

٢ - ان يكون آخر تقرير سنوي ورد عنه بتقدير جيد على الاقل .

٣ - ان يكون راتبه الشهري راتب السنة الرابعة من الدرجة التي يشغلها على الاقل .

ب - بحسب راتب السنة الرابعة من اي درجة كما يلي :

راتب ادنى مربوط الدرجة مضافاً اليه الحد الاقصى لثلاث زيادات سنوية عادية .

ج - يراعى في تقييم عمل اي موظف عند ترقيعه المؤهلات العلمية الحاصل عليها والكفاءة في العمل والاقدمية في الدرجة .

المادة ٢٢ - أ - يجري اعداد التقارير السنوية عن عمل وسلوك جميع الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها والموظفين

غير المصنفين من قبل الرؤساء المباشرين ، ولا تنظم هذه التقارير عن نائب المدير العام .

ب - تعد التقارير على النموذج المقرر لهذه الغاية وتدون فيها كفاءات الموظفين وسلوكهم ونشاطهم بدقة وتجرد وتقدر كفاءة الموظف باحدى التقديرات التالية ، -

جيد ، مناسب ، ، ضعيف .

المادة ٢٣ - أ - يصرف لكل موظف مكافأة تعادل راتب شهرين مع العلاوات في كل سنة وتدفع على قسطين احدهما

في نهاية شهر حزيران والآخر في نهاية شهر كانون اول .

ب - لا تصرف هذه المكافأة عن المدة التي لا يتقاضى فيها الموظف راتباً لأي سبب كان .

هكذا من الأشهر

المادة ٢٤ - للمجلس بتسبب من المدير العام ان ينقل اي موظف من موظفي الدرجات الاولى والثانية والثالثة من رتبة الى وظيفة اخرى في الصندوق بنفس الدرجة والراتب مراعيًا في ذلك مصلحة العمل في الصندوق ومباراة المدير العام صلاحية نقل سائر الموظفين الآخرين .

المادة ٢٥ - للمدير العام ان يكلف اي موظف بانجاز اي عمل يمكن ان يتأثر بغياب احد الموظفين لاي سبب كان وذلك اثناء الدوام الرسمي ، ولا يقاضى الموظف اية علاوات لقاء الاعمال الاضاحية التي اوكلت اليه .

المادة ٢٦ - يجوز للمجلس الموافقة على اعارة اي موظف مصنف للخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية او المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أو الاقليمية او المحلية وذلك بعد موافقة الموظف وبراعي في ذلك مالي :-

أ - يقرر المجلس مدة الاعارة وشروطها الاخرى على ان لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات ، ولا يجوز اعارة الموظف المصنف بعد تلك المدة الا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ انتهاء اعارته الا بغيره .

ب - تصاف مدة الخدمة التي يقضيها الموظف المصنف معارًا الى مدة خدمته في الصندوق كما تحسب المدة ايضا من حيث استحقاق الزيادة السنوية والترفع وذلك اذا كانت الاعارة للخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية الاربانية والمحلية .

ج - لا يقاضى الموظف المصنف المعار طيلة مدة اعارته اي جزء من راتبه لدى الصندوق ولا اية علاوات او مكافآت ولا يستحق من الصندوق اية اجازات عن مدة الاعارة .

د - عند انتهاء مدة الاعارة يعاد الموظف الى وظيفة مناسبة براتب يعادل ما كان يستحقه لو لم يعر اعارة .

هـ - لا يخضع الموظف المصنف طيلة مدة اعارته لتعليقات صندوق الادخار كما لا يكون الموظف مشرًا بالتأمين الساري المفعول على موظفي الصندوق ولا يستفيد من اية حقوق او امتيازات وردت في هذا النظام باستثناء ما تنص عليه هذه المادة .

المادة ٢٧ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين هي ما يلي :-

أ - التنبيه .

ب - الانذار .

ج - الحسم من الراتب بما لا يزيد على رבעه في الشهر الواحد .

د - توقيف الزيادة السنوية .

هـ - تأخير الترفيع بالنسبة للموظفين المصنفين

و - تنزيل الراتب في الدرجة او الفئة .

ز - تنزيل الدرجة بالنسبة للموظفين المصنفين .

ح - العزل .

المادة ٢٨ - أ - تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج) من المادة (٢٧) من هذا النظام على موظفي الصندوق باستثناء موظفي الدرجة الاولى بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف .

ب - وتفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (د ، هـ ، و ، ز ، ح) على موظفي الصندوق بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

ج - تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذا النظام بالنسبة لموظفي الدرجة الاولى بقرار من المجلس بناء على تنسيب من المدير العام .

د - لا يجوز للمجلس او المدير العام توقيع اكبر من عقوبة تأديبية واحدة على الموظف عند ارتكابه لالة مخالفة مسلكية .

المادة ٢٩ - تنتهي خدمات الموظف بالعزل في الاحوال التالية :-

أ - اذا حكم عليه بجناية او بجرم شائن مخل بالشرف او الآداب العامة او بالحبس لمدة تزيد عن شهرين وفي هذه الحالة يصدر قرار العزل اعتبارًا من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

ب - اذا نزلت درجته بالنسبة للموظف المصنف او نزل راتبه بالنسبة للموظف غير المصنف ثم ارتكب ذنبًا آخر يستوجب تنزيل درجته او راتبه للمرة الثانية في غضون سنتين متتاليتين .

المادة ٣٠ - اذا اقيمت دعوى جزائية ضد الموظف يجب ان لا تتخذ بحقه اية اجراءات ناشئة عن التهمة الجزائية الى ان يصدر الحكم النهائي في القضية .

المادة ٣١ - أ - للمدير العام ان يكلف يد الموظف عن العمل اذا احيل الى المجلس او الى اللجنة او الى المحكمة لاتخاذ اجراءات تأديبية او جزائية بحقه .

ب - للموظف المكفوفة يده عن العمل الحق في ان يقاضى نسبة من راتبه لا تزيد عن النصف حسبما يقرره المدير العام وذلك عن كامل المدة المكفوفة يد للموظف فيها عن العمل .

ج - اذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحق الموظف المكفوفة يده عن انتهاء خدماته فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات المقررة عن المدة التي كانت يده فيها مكفوفة اذا كانت تلك المدة تسعة اشهر او اقل اما اذا زادت مدة كف اليد عن تسعة اشهر فيعطى راتبه الكامل مع العلاوات عن الاشهر التسعة الاولى ونصف الراتب مع العلاوات المقررة عن المدة الزائدة عن التسعة اشهر .

المادة ٣٢ - أ - تعتبر خدمة الموظف منتهية في اي من الحالات التالية :-

١ - اذا بلغت خدمته في الصندوق اربعين سنة .

٢ - اذا اكمل الستين من العمر ويجوز للمجلس بموافقة الموظف تمديد خدمته بعد ذلك لمدة او لمدد اقصاها خمس سنوات .

٣ - اذا طلب الموظف انتهاء خدمته بعد ان امضى في خدمة الصندوق (٣٠) عاماً .

٤ - الوفاة .

٥ - عدم اللياقة الصحية بقرار من اللجنة الطبية .

٦ - الاستقالة المقبولة .

٧ - الاستغناء عن الخدمة .

٨ - فقد الجنسية الاردنية .

٩ - العزل .

ب - اذا اصبح الموظف غير مفيد للصندوق او للخدمة فيه لاي سبب فللمجلس الاستغناء عن خدمته اذا كانت درجته اولى او ثانية او ثالثة ويمارس المدير العام تلك الصلاحية بالنسبة لسائر الموظفين .

ج - اذا انتهت او انتهت خدمة الموظف لاحد الاسباب المبينة في البنود من (١ الى ٨) من الفقرة (أ) من هذه المادة او بمقتضى الفقرة (ب) منها فتدفع له التعويضات التالية :-

١ - المبالغ المتحققة له في صندوق الادخار .

كل من الشغل

- ٢ - راتب الاجازة العادية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .
٣ - راتبه الشهري الاخير عن كل سنة قضائها في خدمة الصندوق واما اذا استقال فلا يلقى هذا الراتب الا اذا كان قد خدم الصندوق لمدة خمس سنوات متتالية على الاقل .
٤ - ما يستحق من المكافآت السنوية عن مدة خدمته .

المادة ٣٣ - اذا انتهت خدمة الموظف في الصندوق بالعزل فلا يستحق اية تعويضات او مكافآت ولا يتقاضى من الصندوق وارباحها في صندوق الادخار .

المادة ٣٤ - تقتطع من المبالغ المستحقة للموظف عند انتهاء الخدمة لاي سبب كان جميع المبالغ المستحقة للصندوق للموظف بما في ذلك قروض صندوق الادخار .

المادة ٣٥ - تعني عبارة (الراتب الاخير) الراتب الناتج عن حاصل ضرب (الراتب الشهري الاساسي مضاعفاً بالملاوات الاخرى المستحقة بموجب هذا النظام في ١٢/١٤) .

المادة ٣٦ - يجري التقاص بين مجموع المبالغ المستحقة للموظف بموجب هذا النظام واية التزامات عليه للصندوق كانت ، وتسدّد استحقاقات الموظف فور انتهاء خدمته ، اما الالتزامات التي تترتب عليه نتيجة قرض فتوضع بشأنها بموافقة المدير العام ترتيبات خاصة تبين كيفية سدادها والوفاء بها .

المادة ٣٧ - تحدد علاوات السفر التي تدفع لاعضاء المجلس اذا اقدمهم الصندوق بمهمة رسمية بقرار من المجلس .

المادة ٣٨ - تدفع لكل عضو من اعضاء المجلس للمكافآت السنوية التي يحددها مجلس الوزراء على ان لا تزيد على ١١ ديناراً في السنة .

المادة ٣٩ - يتولى المجلس القيام بجميع الصلاحيات المعطاة للجنة بموجب هذا النظام الى ان يتم تشكيلها .

المادة ٤٠ - اذا لحق بالصندوق اي خسارة نتيجة تقصير او اهمال او عمل غير مشروع ارتكبه الموظف فيكون مسؤولاً عن قيمة تلك الخسارة مهما بلغت .

المادة ٤١ - تمنح علاوة مقدارها خمسة دنانير شهرياً لامناء الصناديق في الصندوق وذلك لمواجهة اي نقص يتعرّض له اثناء اعمالهم وتصرف هذه العلاوات وفقاً للتعليمات التي يقررها المدير العام .

المادة ٤٢ - أ - يتحمل الصندوق نفقات تركيب الهواتف ونقلها ورسوم الاشتراك فيها واجور المخابرات الرسمية وذلك للمدير العام ونائب المدير العام ومدراء القروى ومدراء الدوائر .
ب - يقدم الصندوق للموظف غير المصنف الملابس التي يقررها المدير العام .

المادة ٤٣ - أ - يؤمن الصندوق الرعاية الطبية لموظفيه ومستخدميه وعائلاتهم وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس في ذلك تحديد المبالغ التي يتربّ اقتطاعها شهرياً من رواتبهم مقابل تلك الرعاية .
ب - لغايات تطبيق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، تشمل عائلة الموظف : -
١ - الزوجة .

٢ - الاولاد حتى سن الحادية والعشرين اذا كانوا يعيشون معه ويتولى اعالتهم .

٣ - الوالدين اللذين يعيلهما الموظف .

٤٤ - أ - تؤدى للموظف عند تقاضاه من مكان الى اخر اجور انتقاله وافراد أسرته ونقل امتعته البيتية من مركز اقامته او وليفته الى المركز الذي نقل اليه وفقاً للترتيب التالي : -

الدرجة	سيارة ركوب	بالقطار	سيارة شحن حمولة
نائب المدير العام وموظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة	كاملة (او مقعد لكل فرد من افراد أسرته ايها افضل له)	اولى	١٢ طن
موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة وبقية الموظفين	مقعد له ولكل فرد من افراد أسرته	ثانية	١٠ طن

ب - تطبق التعرفة المقررة في وزارة المالية لسيارات الركوب وسيارات الشحن .

٤٥ - للمدير العام ان يمنح علاوة نقل شهرية لاي من مشغلي المناصب التالية لتغطية تكاليف تنقلاتهم في مهامهم الرسمية اثناء الدوام الرسمي او بعده حسب الترتيب التالي : -

- ١ - نائب المدير العام ١٥ ديناراً
٢ - موظفو الدرجة الاولى / او مدير الفرع ١٠ دنانير
على ان يوقف صرف العلاوة عن المدة التي يتغيب فيها الموظف عن مركز عمله اذا زادت مدة التغيب عن شهر واحد .

٤٦ - أ - تصرف أجور كيلومترية بالمعدل المقرر للدوائر الحكومية للموظفين الذين يتقاضون العلاوات الشهرية المقطوعة المنصوص عليها في (المادة ٤٥) من هذا النظام وذلك في حالة استعمال سياراتهم في اعمال رسمية للصندوق خارج حدود مناطق البلديات التي تقع مراكز اعمالهم فيها .

ب - تصرف أجور كيلومترية بالمعدل المقرر للدوائر الحكومية للموظفين الذين يستعملون سياراتهم الخاصة في تأدية اعمال رسمية للصندوق داخل او خارج حدود مناطق البلديات التي تقع مراكز اعمالهم فيها وذلك اذا كانوا لا يتقاضون العلاوات الشهرية المقطوعة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من هذا النظام .

٤٧ - يسمح للموظف عند سفره داخل او خارج المملكة بمهمة رسمية باستعمال وسائل الانتقال والسفر وفقاً للترتيب التالي :

الدرجة والوظيفة	سيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة
نائب المدير العام وموظفو الدرجة الاولى	كاملة	اولى	اولى	اولى
موظفو الدرجتين الثانية والثالثة	كاملة	اولى	ثانية	سياحية
الموظفون الآخرون	مقعد	ثانية	سياحية	سياحية

٤٨ - أ - اذا كلف أو اقتدب أو استدعي موظف للقيام بعمل رسمي في مركز عمله الرئيسي داخل المملكة تدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة :

نائب المدير العام وموظفو الدرجة الاولى	١٠ دنانير
موظفو الدرجة الثانية والثالثة	٨
موظفو الدرجتين الرابعة والخامسة	٦
الموظفون الآخرون	٤

هكذا من الأشهر

ب - إذا لم تتطلب المهمة المبيت وتجاوزت مدتها ست ساعات أو تجاوزت مدتها ساعين بعد الدوام الرسمي فتدفع للموظف نصف العلاوات المقررة في الفقرة (أ) أعلاه .
ج - تدفع للموظف مياومات كاملة عن أربعة عشر يوماً بنفس المعدلات السابقة وذلك عند نقل مركز عمله الدائم الى مركز عمل جديد في مدينة أخرى داخل المملكة .

المادة ٤٩ - ١ - إذا أوفد الموظف بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة في الخارج دون تحديد لعدد الليالي :

الوظيفة والدرجة	العلاوة بالدينار
نائب المدير العام وموظفو الدرجة الأولى	٣٠
موظفو الدرجة الثانية	٢٥
موظفو الدرجة الثالثة والرابعة	٢٠
موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة	
والموظفون غير المصنفين	١٥

ب - إذا كان الموظف الموفد بمهمة رسمية يحمل بضيافة الجهة الموفد إليها فتدفع له علاوة بمعدل (١) بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥٠ - - إذا وجهت دعوة رسمية إلى الموظف للسفر خارج المملكة من قبل الحكومات والمؤسسات والهيئات الأجنبية أو أية جهة أخرى فلا يجوز للموظف أن يقبل الدعوة أو يسافر إلا بموافقة المدير العام الخطية .

ب - إذا قبل الموظف الدعوة بموافقة المدير العام لأن لها صلة بعمله أو أوفد على نفقة جهة أخرى له علاوة بمعدل (٤٠٪) بمقتضى أحكام المادة (٤٩) من هذا النظام ولا تحسب مدة التجهيز لإجازته السنوية .

المادة ٥١ - - تحدد علاوات السفر التي تدفع لأعضاء المجلس إذا أوفدهم الصندوق بمهمة رسمية بقرار من المجلس على أن لا تزيد على (٥٠) ديناراً لكل ليلة ، ويمنح رئيس الوفد علاوة إضافية قدرها (٥٠٪) من العلاوات المقررة .

المادة ٥٢ - - باستثناء ما نص عليه في المواد من (٤٤ - ٥١) من هذا النظام يطبق نظام الانتقال والسفر رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ وأي نظام آخر يعدله أو يمل عليه على موظفي الصندوق على أن يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس رئيس المجلس صلاحيات وزير المالية كما يمارس المدير العام صلاحيات الوزير المختص .

المادة ٥٣ - - يتم ترشيح الموظفين للبعثات بقرار من مجلس بناء على تنسيب المدير العام وتوصية من اللجنة .

٥٤ - ١ - إذا أوفد الموظف في بعثة دراسية أو تدريبية خارج المملكة لمدة لا تزيد عن أربعة أشهر ولم تصرف له أية خصصات أو تقدم له أية تسهيلات من جهة أخرى فتدفع له اجور السفر والرسوم المدرسية وأثمان الكتب وعلاوات شهرية حسب الجدول التالي :

الوظيفة والدرجة	العلاوة بالدينار
نائب المدير العام وموظفو الدرجة الأولى	١٣٠
موظفو الدرجات الثانية والثالثة والرابعة	١١٠
موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة	
والموظفون غير المصنفين	١٠٠

ب - تدفع للموظف الموفد في بعثة دراسية أو تدريبية خارج المملكة للمياومات المنصوص عليها في المادة (٤٩) عن أربعة عشر يوماً على أن تطرح هذه الايام من كامل المدة التي يستحق عنها العلاوات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

٥٥ - إذا أوفد موظف في بعثة دراسية أو تدريبية خارج المملكة لمدة تزيد عن أربعة أشهر على نفقة الصندوق ولم تصرف له أية خصصات أو تقدم له أية تسهيلات من جهة أخرى فتدفع له اجور السفر والرسوم المدرسية وأثمان الكتب وعلاوات شهرية حسب الجدول التالي :

الوظيفة والدرجة	العلاوة بالدينار
نائب المدير العام وموظفو الدرجة الأولى	١١٠
موظفو الدرجات الثانية والثالثة والرابعة	٩٠
موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة	
والموظفون غير المصنفين	٨٠

٥٦ - يجوز للمدير العام ان يمنح الموظف الموفد في بعثة دراسية أو تدريبية سلفة على راتبه ومياوماته لمدة البعثة أو الرواتب والمياومات المستحقة لمدة أربعة أشهر ايها أفضل .

٥٧ - تطبق احكام نظام البعثات العلمية المعمول بها في المملكة على سائر الشؤون الاخرى المتعلقة بالبعوثين وغير المنصوص عليها في هذا النظام .

٥٨ - ١ - ينشأ في صندوق التقاعد صندوق ادخار يشترك حكماً في عضويته المدير العام ونائب المدير العام وجميع موظفي الصندوق .

ب - يحسم من كامل الراتب الأساسي لكل مشترك في الصندوق (٥٪) خمسة بالمائة ويودع في الصندوق في حساب خاص باسم العضو .

ج - يدفع صندوق التقاعد شهرياً لحساب العضو ما قيمته (١٠٪) عشرة بالمائة عن كامل راتبه الشهري الأساسي .

٥٩ - تحفظ في صندوق التقاعد حسابات خاصة مستقلة لأموال صندوق الادخار ويستثمر المبلغ المتجمع في هذا الصندوق بالطريقة التي يقررها المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

هكذا من الأشهر

المادة ٦٠ - يبدأ اشتراك الموظف في صندوق الادخار من تاريخ تعيينه في الخدمة .

المادة ٦١ - لا يحق للموظف المجاز بدون راتب الاشتراك في صندوق الادخار طيلة مدة الاجازة .

المادة ٦٢ - يجوز بقرار من المدير العام وتسبب من اللجنة الاقتراض من صندوق الادخار شرطه ان لا يبلغ للمقترض في وقت من الاوقات مجموع راتب شهرين او مجموع مساهمة المقترض في الصندوق اكثر بفائده تزيد (١٪) واحد بالمائة عن سعر الخصم الرسمي المقرر لدى البنك المركزي وتنظم امور الاقتراض الاخرى بتعليمات خاصة يصدرها المدير العام .

المادة ٦٣ - ١ - يدفع للمشارك في صندوق الادخار جميع المبالغ المتجمعة لحسابه في الصندوق من فوائد والمائدات عليها ومساهمة صندوق التقاعد في الحالات التالية :

- ١ - عند تركه العمل لبلوغه الستين .
- ٢ - عند تركه العمل بعد خدمة صندوق التقاعد خمسة عشر سنة .
- ٣ - انتهاء خدمته لعدم لياقته الصحية .
- ٤ - عند انتهاء الصندوق لعمل الموظف لاجراءات غير تأديبية .
- ٥ - عند وفاة المشارك .

ب - يدفع للمشارك جميع المبالغ المتجمعة في صندوق الادخار من اشتراكه فقط والمائدات على الحالات التالية :

- ١ - اذا استقال المشارك قبل اكمال خدمة في الصندوق ملتفا خمس عشرة سنة .
- ٢ - عند انتهاء خدماته في الصندوق لاجراءات تأديبية .

المادة ٦٤ - للمجلس ان يصدر اية تعليمات يراها ضرورية لتطبيق احكام هذا النظام .
١٩٧٨/١/٢٥

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار قالب بركات	وزير الاعلام عفان ابو عوده	وزير التربية والتعليم وزير رئيس الوزراء دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	وزير الانشاء والتعمير وزير الزراعة دولة للشؤون الخارجية صالح جمعه	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الشؤون الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان مرار	وزير التوطين مروان القاسم	وزير التشغيل العامة سعيد بيتو	وزير التنمية علي سحيمات
وزير التنمية علي سحيمات	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الجبالي	وزير التربية والتعليم وزير رئيس الوزراء دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	وزير الانشاء والتعمير وزير الزراعة دولة للشؤون الخارجية صالح جمعه	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الشؤون الاسلامية كامل الشريف

نظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٨

نظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

البلدية :	البلدية المؤسسة بمقتضى قانون البلديات المعمول به بما في ذلك الامانة لاية مدينة في المملكة .
المجلس :	المجلس البلدي او اية لجنة محل محله وتشمل مجلس الامانة لاية مدينة في المملكة .
الوزير :	وزير الشؤون البلدية والقروية .
الرئيس :	رئيس البلدية او رئيس اية لجنة محل محلها وتشمل الامين لاية مدينة في المملكة .
فضلة الطريق :	وتشمل ما يلي :-

- ١ - اية طريق داخل منطقة البلدية املت والفت بقرار من مجلس الوزراء واصبحت بذلك ملكا للبلدية بمقتضى قانون تسوية الاراضي والمياه للمعمول به .
- ب - الزيادة في مساحة الارض المستملكة عن حاجة الطريق التي استمكت الارض من اجلها داخل المنطقة البلدية .

المادة ٣ - ١ - لغايات هذا النظام لا تعتبر اية ارض فضلة طريق يجوز بيعها بموجبه اذا كان بإمكان البلدية بمقتضى احكام التنظيم المعمول بها الاستفادة منها عن طريق البناء او استغلالها في اي مشروع من مشاريع المنفعة العامة .

ب - على المجلس عند النظر في اعتبار اية ارض فضلة طريق ان يراعى في ذلك احكام ومتطلبات التنظيم في المنطقة التي تقع فيها تلك الارض بالاضافة الى شكلها الهندسي ومساحتها واعتبارات الملائمة الخاصة بالمعارات المجاورة لها .

المادة ٤ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرات الاخرى من هذه المادة ، للمجلس ان يقرر بيع اية فضلة طريق الى اي من المالكين المجاورين لضمها الى عقاره المجاور لها ، او الى اي شخص طبيعي او معنوي آخر يقوم

هكذا من الأهل

بتقديم خدمات ذات صفة عامة شريطة ان تؤخذ موافقة الوزير المسبقة على البيع اذا كانت لفئة الطريق المراد بيعها تقع داخل منطقة احدى البلديات غير امانة العاصمة وذلك تحت طائلة بطلان البيع الذي يتم بدون تلك الموافقة .

ب - اذا كان العقار المجاور لفضلة الطريق المراد بيعها مملوكا لاكثر من شخص واحد على وجه الترتيب فتباع الفضلة لهم جميعا بنسبة حصة كل منهم في ذلك العقار الا اذا وافقوا على بيع فضلة الطريق الى اي شخص او اكثر منهم .

ج - اذا كانت فضلة الطريق على امتداد حدود اكثر من عقار من العقارات المجاورة لم يتم تقسيم على مالكي تلك العقارات وبيع لكل منهم الجزء المجاور لعقاره من الفضلة ، ويشترط في بيع الاحوال ان لا تتجاوز حدود أي جزء من الفضلة يباع لاي من اولئك الاشخاص حدود عقار .

د - لا يجوز بيع اية فضلة طريق قبل توجيه اخطار المالكين العقارات المجاورة او بنشره في احدى الصحف اليومية المحلية مرة واحدة على الاقل ، على ان يتضمن الاخطار دعوة اولئك الاشخاص للتقدم الى البلدية بالطلب لشراء فضلة الطريق خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ او نشر الاخطار ولا يجوز بيع فضلة الطريق او اي جزء منها الا لمن تقدم بطلب شرائها خلال تلك المدة .

المادة ٥ - أ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة ، تباع فضلة الطريق بالثمن التقديري على ان تراعى في تحديده الاسعار الدارجة للأراضي في موقع الفضلة .

ب - يجوز بيع اية فضلة طريق بمبادلتها بعقار آخر على ان يتم تحديد ثمن كل من فضلة الطريق والعقار الاخر على ضوء الاسعار الدارجة للأراضي في موقع كل منهما .

ج - تقدر اثمان فضلات الطرق المراد بيعها واثمان العقارات التي قد تم مبادلتها بها من قبل لجنة يشكها المجلس ، ويستأنس برأيها في تحديد الثمن النهائي لتلك الفضلات والعقارات .

المادة ٦ - للمجلس ان يعمل عن بيع اية فضلة طريق في اي وقت وفي اية حالة من الحالات بما في ذلك الحالة التي لا يدفع فيها المشتري ثمن فضلة الطريق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغ او نشر الاخطار المنصوص على في الفقرة (د) من المادة (٤) من هذا النظام او خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغ قرار المجلس المشتري بالموافقة على بيعه الفضلة بعد ان حدد ثمنها اي التاريخين اسبق .

المادة ٧ - يتحمل المشتري لاية فضلة طريق جميع الضرائب والرسوم والنفقات والمصاريف المترتبة او الناجمة عن عملية واجراءات البيع او المبادلة ، بما في ذلك اجور النشر ، ويترتب عليه دفع العوائد التنظيمية العامة والخاصة والتحقيقات المالية الاخرى المترتبة على فضلة الطريق والعقار الاخر الذي تمت مبادلتها بها شريطة ان تكون جميع الالتزامات المالية المنصوص عليها في هذه المادة قد تريت قبل صدور قرار المجلس بالموافقة على البيع او المبادلة .

فقرة ٨ - يلغى اي نظام او نص آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/١/٢٢

وزير السياحة والآثار فلاح بركات	وزير الاعلام عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الشؤون والتنمية الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانتشاء والتعمير ووزير الزراعة وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم صلاح جمعه احمد عبد الكريم الطراونه	وزير العدل
وزير الشؤون البلدية والتروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التوطين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيبت	وزير الاعمال العامة محمد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير التجارة والشباب الشريف نواز شرف

هكذا من الأشهر

نظام ضباط الطيران

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٨

نظام علاوات الطيران وضباط المهن الفنية سلاح الجو الملكي الاردني

صادر بمقتضى المادتين (١٧ و ١٣٤) من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٥) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات الطيران وضباط المهن الفنية سلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات وللغارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القائد العام	: القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من يفوضه خطيا بذلك
قائد السلاح	: قائد سلاح الجو الملكي الاردني او من يقوم مقامه
سلاح الجو	: سلاح الجو الملكي الاردني
اسلحة الجو	: اي سلاح جو في العالم
الطيار تحت التدريب	: الضابط الذي انتهى التدريب المقرر للطيران بأحد اسلحة الجو واحتصل على جناح الطيران
الطيار	: الضابط الذي انتهى بنجاح مرحلة التدريب المقرر بأحد اسلحة الجو بعد حصوله على جناح الطيران
العمليات	: اية مهمة يقوم بها الطيار بقصد حماية الوطن سواء كانت له المهمة داخل المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها
اعمال الطيران	: المهام والواجبات التي يقوم بها الطيار من لحظة دخوله الطائرة للقيام بمهمة مقررة وحتى لحظة خروجه منها بعد انتهائه من تلك المهمة
ضابط في طيران	: الضابط الذي تخرج بنجاح من احد المعاهد الفنية المعترف بها من قبل قائد السلاح في احد اختصاصات سلاح الجو الفنية / او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل بعد ان كان قد احتصل على درجة براد في احد اختصاصات سلاح الجو الفنية

ضابط هنلة الطيران	: الضابط الحائز على دبلوم في الهندسة من جامعة او كلية معترف بها من قبل القائد العام وتقل درجته عن درجة المهندس
ضابط سيطرة جوية	: الضابط الحائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية (التوجيهي) او ما يعادلها وانتهى بنجاح دورة سيطرة جوية بأحد اسلحة الجو / او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وكانت مهنته السابقة مأمور دفاع جوي درجة اولى شريطة اجتيازه دورة ضباط سيطرة جوية بأحد اسلحة الجو
ضابط مراقبة جوية	: الضابط الحائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية (التوجيهي) او ما يعادلها وانتهى بنجاح دورة مراقبة جوية بأحد اسلحة الجو / او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وكانت مهنته السابقة مراقبة جوية درجة اولى شريطة اجتيازه دورة ضباط مراقبة جوية بأحد اسلحة الجو
ضابط تزويد فني	: الضابط الذي انتهى بنجاح دورة تزويد فني بأحد اسلحة الجو / او الضابط الذي حصل على الدرجة الاولى في مهنة خازن فني طيران شريطة اجتيازه فحص ضباط التزويد الفني بأحد اسلحة الجو
ضابط مكتبات فنية	: الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وكانت مهنته السابقة كاتب فني طيران درجة اولى شريطة اجتيازه الفحص المهني المقرر لضباط مكتبات فنية بأحد اسلحة الجو
ملاح جوي	: الضابط الذي انتهى بنجاح الدورة المقررة للملاح الجوي بأحد اسلحة الجو
ضابط مبرمج	: الضابط الحائز على شهادة جامعية معترف بها وانتهى بنجاح دورة مبرمج على الحاسبة الالكترونية
ضابط محال انظمة الكترونية	: الضابط الحائز على شهادة جامعية في مهنة الهندسة من جامعة او كلية معترف بها من نقابة اصحاب المهن الهندسية حسب اختصاصه
ضابط صيانة جوي	: ضابط هندسة الطيران او ضابط فني طيران المعين لمراقبة الطائرات لصيانتها واصلاحها اثناء رحلاتها الجوية
ضابط خبير ومحلل صور جوية	: الضابط الحائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية (التوجيهي) او ما يعادلها وانتهى بنجاح دورة خبير ومحلل صور جوية بأحد اسلحة الجو / او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وانتهى بنجاح دورة خبير ومحلل صور جوية بأحد اسلحة الجو

هكذا من الأشهر

ضابط دفاع جوي / صواريخ : الضابط الذي اجتاز بنجاح الدورات التالية :-

- أ - دورة ضباط احدث م . ط .
ب - دورة ضباط صواريخ هوك .

ضابط في صواريخ

١ - الضابط الحائز على درجة براد في احدى المهن التالية
ترتبة لرتبة ضابط :-

- أ - براد صواريخ .
ب - براد رادار ارضي .
ج - براد لاسلكي ارضي .
د - براد اجهزة ميكانيكية .
هـ - براد مختبرات الكترونية .
و - براد مكيفات هواء .

٢ - الضابط الذي اجتاز بنجاح الدورة الفنية المقررة للملازم

في اي معهد في معترف به من قبل سلاح الجو .

المادة ٣ - تصرف الملاوات الفنية الشهرية التالية للضباط الطيارين :-

أ - طيار مقاتل :

طيار تحت التدريب	٦٥ ديناراً
ملازم	١٠٠ - ١١٥ ديناراً ،
ملازم اول	١٣٠ - ١٤٥ ديناراً ،
نقيب	١٦٠ - ١٧٥ ديناراً ،
رائد	٢٠٠ - ٢١٥ ديناراً ،
مقدم	٢٤٠ - ٢٥٥ ديناراً ،
عقيد	٢٧٠ - ٢٨٥ ديناراً ،

ب - طيار مواصلات :

طيار تحت التدريب	٦٠ ديناراً
ملازم	٨٠ - ٩٥ ديناراً ،
ملازم اول	١١٠ - ١٢٥ ديناراً ،
نقيب	١٤٠ - ١٥٥ ديناراً ،
رائد	١٨٠ - ١٩٥ ديناراً ،
مقدم	٢٢٠ - ٢٣٥ ديناراً ،
عقيد لما فوق	٢٥٠ - ٢٦٥ ديناراً ،

١ - تصرف الملاوات الفنية الشهرية التالية لضباط المهن الفنية المذكورين بادناه :-

أ - ضباط هنسة الطيران :

ملازم	٤٦ ديناراً
ملازم اول	٤٨ ،
نقيب	٥٦ ،
رائد	٦٥ ،
مقدم	٧٠ ،
عقيد	٧٥ ،
عقيد لما فوق	٨٠ ،

ويعتج ضباط هنسة الطيران بالإضافة الى العلاوة الفنية اعلاه علاوة الاختصاص لضباط الهندسة الواردة في النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ (نظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية) وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع آخر يحل محله .

ب - ضباط في طيران :

ملازم	٤٥ ديناراً
ملازم اول	٥٠ ،
نقيب	٥٥ ،
رائد لما فوق	٦٠ ،

ج - ضباط سيطرة جوية :

ملازم	٤٠ ديناراً
ملازم اول	٤٥ ،
نقيب	٥٠ ،
رائد	٦٠ ،
مقدم لما فوق	٧٠ ،

د - ضباط مراقبة جوية

ملازم	٣٥ ديناراً
ملازم اول	٤٠ ،
نقيب	٤٥ ،
رائد	٥٥ ،
مقدم لما فوق	٦٥ ،

هـ - ضابط خبير ومحال صور جوية :

جميع الرتب	٢٥ ديناراً
------------	------------

هكذا من الأشهل

هكذا من الأشهر

و - ضابط تزويد فني :

ملازم	٢٠ ديناراً
ملازم اول	٢٥
نقيب	٣٠
رائد	٣٥
مقدم فما فوق	٤٠

ز - ملاح جوي :

ملازم	٥٠ ديناراً
ملازم اول	٦٠
نقيب	٧٠
رائد	٨٠
مقدم فما فوق	٩٠

ح - ضابط مبرمج :

ملازم	٤٦ ديناراً
ملازم اول	٤٨
نقيب	٥٦
رائد	٦٥
مقدم فما فوق	٧٠

ط - ضابط دفاع جوي / صواريخ :

ملازم	٢٠ ديناراً
ملازم اول	٢٥
نقيب	٣٠
رائد	٣٥
مقدم فما فوق	٤٠

ي - ضابط فني / صواريخ :

ملازم	٤٥ ديناراً
ملازم اول	٥٠ ديناراً
نقيب	٥٥ ديناراً
رائد فما فوق	٦٠ ديناراً

ك - ضابط مكتبات فنية :

ملازم وملازم اول	١٥ ديناراً
نقيب فما فوق	٢٠ ديناراً

٥ - منح الضابط المهندس محلل انظمة الكترونية الذي يعمل في حقل اختصاصه والمرخص دائماً الملاوة الفنية وعلاوة الاختصاص الواردة في النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، (نظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية) وما طرأ عليه من تعديلات او اي تشريع آخر يحل محله .

٦ - تصرف لضابط الصيانة الجوي علاوة مقدارها عشرة دنانير شهرياً بالإضافة لما يتقاضاه من علاوة فنية وعلاوة اختصاص المستحقة بموجب احكام هذا النظام :

٧ - يستمر صرف علاوة الطيران المقررة في هذا النظام لكل طيار عند توقفة عن الطيران بسبب عدم اللياقة الصحية الناتجة عن اصابته اثناء العمليات .

٨ - تخفص علاوة الطيران المنصوص عليها في هذا النظام عن كل ضابط طيار اوقف عن الطيران في الحالات المبينة ادناه وتقرر ابقائه في سلاح الجو بقرار من قائد السلاح لاستخدامه في مجالات اخرى غير الطيران بحيث يتقاضى تلك العلاوة بالنسب التالية :-

أ - ٣٠٪ من آخر علاوة الطيران التي كان يتقاضاها الضابط الطيار عند توقفه عن الطيران لعدم كفاءته او عدم امكانية استيعابه للارتفاع مستوى طيران أعلى حسب متطلبات سلاح الجو بالرغم من تدريبه .

ب - ٤٠٪ من آخر علاوة الطيران التي كان يتقاضاها الضابط الطيار عند توقفه عن الطيران بسبب عدم اللياقة الصحية للطيران لاصابته خارج العمل الرسمي وبدون احوال منه .

ج - ٥٠٪ من آخر علاوة الطيران التي كان يتقاضاها الضابط الطيار عند توقفه عن الطيران بسبب عدم اللياقة الصحية للطيران او لاصابته اثناء العمل الرسمي باستثناء اعمال الطيران .

د - ٦٥٪ من آخر علاوة الطيران التي كان يتقاضاها الضابط الطيار عند توقفه عن الطيران بسبب عدم اللياقة الصحية للطيران لاصابته اثناء قيامه باعمال الطيران باستثناء العمليات .

٩ - توقف علاوة الطيران المنصوص عليها في هذا النظام بتنسب من قائد السلاح وموافقة القائد العام عن كل ضابط طيار في الحالات التالية :-

أ - اذا تقاعس عن القيام بواجباته الرسمية باعمال الطيران رغم كفاءته ولياقته الصحية لابعال الطيران وادى تقاعسه هذا الى توقفه عن الطيران بالإضافة الى اي اجراء آخر يفرضه القانون .

ب - اذا ثبت عدم لياقة صحيا للقيام بواجباته الرسمية في اعمال الطيران لاسباب ناتجة عن احواله ومخالفته اوامر وتعليمات الطيران والانظمة والقوانين المرعية في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها

ج - اذا ثبت عدم لياقة الطيار البدنية المقررة في سلاح الجو وفي هذه الحالة يمكن وقف نسبة من العلاوة على ان يعاد صرف العلاوة كاملة في حالة اجتيازه فحص اللياقة المقرر في سلاح الجو .

١٠ - توقف علاوة الطيران المنصوص عليها في هذا النظام بتنسب من قائد السلاح وموافقة القائد العام لمدة لا تزيد عن ستة اشهر اذا ثبت ارتكاب الطيار مخالفة طيران بعد اجراء التحقيق اللازم بالإضافة الى اي اجراء آخر يفرضه القانون .

١١ - توقف علاوات ضباط المهن الفنية بقرار من قائد السلاح لمدة لا تزيد على ستة اشهر اذا ثبت ارتكاب الضابط مخالفة فنية في حقل اختصاصه بعد اجراء التحقيق اللازم بالإضافة الى اي اجراء آخر يفرضه القانون .

المادة ١٢ - في جميع الحالات تدفع الملاوات المبينة في هذا النظام عند وجود الشاغر للمهنة المعنية في الوزارة
اسلح الجو .

المادة ١٣ - لا يجوز الجمع بين الملاوات التي يتقاضاها الطيارون وضباط المهن الفنية لاسلح الجو بموجب ملاوة
واية علاوات اخرى ينص عليها اي نظام آخر باستثناء علاوة بدل خادمو علاوة خرجي كليات الإ

المادة ١٤ - لا يجوز الجمع بين علاوات الطيران وبين علاوات ضباط المهن الفنية المبينة في هذا النظام ، وانما
الضابط الملاوة الاعلى .

المادة ١٥ - اذا وقع اي خلاف في تطبيق احكام هذا النظام يعرض الخلاف على لجنة يشكلها مدير شؤون
من ثلاثة ضباط من كل من سلاح الجو ومديرية شؤون الضباط ومديرية القضاء العسكري
قرارها بالوضع ويكتسب القرار الدرجة القطعية بعد التصديق عليه من قبل القائد العام .

المادة ١٦ - يلغى (نظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لاسلح الجو الملكي الاردني) رقم (١٤) ل
١٩٧٢ أو اي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/٢/١

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار فالح بكركات	وزير الاسلام عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الجبالي	رئيس الوزراء الفاخرية والنظام مفر يثول
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كمال الشريف	وزير العمل فصاح المجاوي	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير احمد عبدالكريم الفولاني
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير المحطة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عسوار	وزير التبوين موان القسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سميد بينو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز قرا

صدرت الارادة الملكية السامية بملوافة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية
الاممية وحكومة جمهورية تشيلي بشكلها التالي : -

اتفاقية نقل جوي

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية تشيلي

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشيلي بما انها اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية التي
تم التوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من كانون اول ١٩٤٤ ، ورغبة منها في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة
لغرض انشاء رحلات جوية منتظمة فيما بين وما وراء اراضيها .

قد اتفقتا على ما يلي : -

مادة (١)

تعريفات

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك :

أ- تعني عبارة « معاهدة » معاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من كانون
اول ١٩٤٤ وتتضمن اي ملحق اتخذ بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق او للاتفاقية
بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ منها لان هذه الملاحق والتعديلات قد اتفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة « سلطات الطيران » في حالة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، مديرية الطيران المدني / وزارة النقل ،
وفي حالة حكومة تشيلي مجلس الطيران المدني ، او اية سلطة اخرى مخولة قانونيا لانجاز الاعمال الممارسة الان من
قبل السلطات المذكورة .

ج- تعني عبارة « مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية » مؤسسات الطيران التي تم تعيينها وترخيصها طبقا للمادة ٣ من
هذه الاتفاقية .

د- تعني عبارة « اقليم » فيما يخص الدولة مساحات الارض والمياه الإقليمية المتاحة لها تحت سيادة تلك الدولة .

هـ- تعني عبارة « الخدمة الجوية » اية خدمة جوية منتظمة منجزة من قبل الطائرات للنقل العام من الركاب ، البريد
او البضائع .

و- تعني عبارة « الخدمة الجوية الدولية » « مؤسسات الطيران » و « التوقف لاغراض غير تجارية » على التوالي
المعاني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

ز- « السعة » فيما يخص « الطائرة » تعني الحمولة المتيسرة لتلك الطائرة على الخط او جزء منه .

ح- « السعة » فيما يخص « الرحلة المتفق عليها » تعني سعة الطائرة العاملة على مثل هذه الرحلة مضروبة بعدد الرحلات
السيرة ضمن مدة محددة وخط سير معين او جزء منه .

هكذا من الأشهر

مادة (٢١)

حقوق النقل

- ١ - يمنح الطرف المتعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية منتظمة وخطوط محددة طبقاً للمحق هذه الاتفاقية ، مثل هذه الخدمات والخطوط تدعى فيما بعد «الخطوط المتفق عليها» و «الخطوط المحددة» على التوالي . المؤسسة أو المؤسسات المعنية من كل طرف متعاقدين تتمتع من أجل تشغيل الخدمات الجوية بالحقوق التالية :
 - أ - الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - التوقف في ذلك الإقليم لأغراض غير تجارية .
 - ج - التوقف في ذلك الإقليم في النقاط على الخطوط المحددة لغرض إزلال واختل حركة دولية من الركاب والبضائع والبريد .

٢ - ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي مؤسسة أو مؤسسات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، ركاب ، بضائع ، وريد مقابل اجر أو بطريق الايجار لآخر أى أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

مادة (٣)

التصاريح اللازمة

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة الى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة طيران أو أكثر لغرض استئجار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه الترخيص ، ومع مراعاة شروط الفقرتين ٤ و ٥ من هذه الاتفاقية ، بتأخير بمنح مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل للملازم .
- ٣ - يحق لكل طرف متعاقد بموجب اشعار خطي الى الطرف المتعاقد الآخر بسحب ترخيص المؤسسة أو المؤسسات وتعيين مؤسسة أو مؤسسات أخرى .
- ٤ - سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب الى مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أن تقتنعهم بأنها أو انهم مؤهلون لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطلب عادة تلك السلطات وبصورة معقولة طبقاً لشروط المعاهدة في تشغيل الخدمات الجوية الدولية .
- ٥ - يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض أن يمنح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة أو أن يرفض مثل هذه الشروط التي قد يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة أو مؤسسات الطيران للحقوق المحددة في هذه الاتفاقية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بأن ملكية تلك المؤسسة أو مؤسسات الطيران تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عين تلك المؤسسة أو المؤسسات أو لرعاياه .
- ٦ - المؤسسة أو مؤسسات الطيران التي تم تعيينها أو ترخيصها أن تبدأ في أي وقت باستئجار الخدمات المتفق عليها شريطة أن تكون التعرفة المقررة طبقاً لشروط المادة ١٠ من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ .

مادة (٤)

التعليق والالتزام

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق تصريح التشغيل أو يوقف ممارسة الحقوق المحددة في المادة ٢٥ من هذه الاتفاقية من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية لممارسة هذه الحقوق :
 - أ - في أية حالة لا يقتنع فيها بأن ملكية تلك المؤسسة أو مؤسسات الطيران تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عين تلك المؤسسة أو المؤسسات أو لرعاياه أو
 - ب - في حالة عدم امتثال تلك المؤسسة أو مؤسسات الطيران للقوانين والأنظمة في الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق أو
 - ج - في حالة عدم تمكن مؤسسة أو مؤسسات الطيران من التشغيل للشروط المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية .

٢ - ما لم يكن التعليق القوي ، التوقيف أو فرض الشروط المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة ضرورياً لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر في هذه الحالة فإن المشاورات يجب أن تبدأ خلال فترة (٣٠) يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

مادة (٥)

أنظمة السعة

- ١ - مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية يجب أن تتوفر لها فرصاً متساوية وعادلة لاستئجار الخدمات المتفق عليها فيما بين إقليم الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - مؤسسة أو مؤسسات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر وبدون وجه حق على الخدمات المتفق عليها للمؤسسة أو المؤسسات الأخرى .
- ٣ - سعة النقل المقدمة من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية يجب أن تقرر باتفاق مشترك لكلا سلطات الطيران المدني .
- ٤ - الملف الأساسي للخدمات المتفق عليها ينبغي أن يكون تقديم سعة مطابقة لمتطلبات الحركة بين إقليم الطرفين المتعاقدين الذي عين مؤسسة أو مؤسسات الطيران والنقاط المعنية (الخدمية) على الخطوط المحددة .
- ٥ - إن حق مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية في نقل الحركة الدولية بين إقليم الطرفين المتعاقدين الآخر وإقليم دول ثالثة يجب أن يتم الاتفاق عليه بين سلطات الطيران المدني في كلا الطرفين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار البادء العاملة للتطور الطبيعي والتي يدعمها كلا الطرفين المتعاقدين والعوامل التالية :
 - أ - متطلبات الحركة من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة أو مؤسسات الطيران .
 - ب - متطلبات الحركة للمناطق التي تعبرها الرحلة مع الأخذ بعين الاعتبار الرحلات المحلية والإقليمية .
 - ج - متطلبات التشغيل الاقتصادي للخدمات المتفق عليها .

هكذا من الأشهر

مادة (٦)

تطبيق القوانين والأنظمة

- ١ - القوانين والأنظمة لأحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بالدخول إلى أو الخروج من إقليمه أو الطائرات الملاحية الجوية الدولية ، أو تشغيل وملاحة مثل هذه الطائرات خلال وجودها داخل إقليمه ، يجب أن تكون على طائرات المؤسسة أو للمؤسسات المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب أن تخضع لها مثل هذه الطائرات عند دخولها أو خروجها من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٢ - القوانين والأنظمة لأحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بالدخول إلى أو الخروج من إقليمه بالنسبة للركاب ، الطائرة أو بضائع الطائرات ، بما فيها الأنظمة المتعلقة بالدخول ، تصريح الهجرة ، جوازات السفر ، الحجر الصحي ، يجب أن تدعى لها أو بالنيابة عن الركاب وطاقم الطائرة أو البضائع بالنسبة لمؤسسات طيران الطرف المتعاقد الآخر عند دخولها إلى أو خروجها من خلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

مادة (٧)

الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات الصلاحية ، شهادات الأهلية والاجازات الصادرة أو الممنوحة من أحد الطرفين المتعاقدين ، والتي لا تزال نافذة للمفعول يجب الاعتراف بها سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الآخر لفرض تقديم الخدمات المتفق عليها ، يحفظ كل طرف متعاقد بحقه بعدم الاعتراف بخصوص الرحلات فوق إقليمه ، بشهادة الأهلية والاجازات الممنوحة لركابها والتي تكون سارية المفعول من قبل دولة أخرى .

مادة (٨)

الاعفاء من الجمارك والرسوم الأخرى

- ١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والتابعة لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من كل طرف متعاقد وكذلك معداتها المتعاقدة ، غزونات الوقود وزيوت التشحيم ومخازن الطائرة (المضممة للأكولات والمشروبات والتبغ) المحمولة على متن هذه الطائرات يجب أن تعفى من كافة الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش وأية رسوم أخرى أو ضرائب عند وصولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، شريطة أن تبقى هذه المعدات والمؤن على الطائرة حتى إعادة تصديرها .
- ٢ - يجب أن تعفى أيضاً من نفس الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم المتعلقة بالخدمة المنجزة :
 أ - غزونات الطائرة المحمولة على متن الطائرات في إقليم أي طرف متعاقد وذلك في الحدود المثبتة من قبل سلطات ذلك الطرف المتعاقد ، وذلك من أجل استعمالها على متن الطائرة العاملة على خط معين في الطرف المتعاقد الآخر .
 ب - قطع الغيار المدخلة إلى إقليم أي طرف متعاقد من أجل صيانة أو إصلاح الطائرات المستعملة على خط معين من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

ج - الوقود وزيوت التشحيم المعنية لتزويد الطائرات العاملة على خط معين من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر حتى ولو كانت هذه المؤن تستعمل في جزء من الرحلة المنجزة فوق إقليم الطرف المتعاقد التي حملت على متن الطائرة منه .
 المواد المشار إليها في الفقرات أ ، ب ، ج ، أعلاه قد يطلب إبقاؤها تحت إشراف أو مراقبة الجمارك .
 المعدات المنظمة المنقولة وكذلك المواد والمؤن المتبقية على متن طائرات أي طرف متعاقد يمكن إزالتها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فقط بموافقة سلطات الجمارك في ذلك الإقليم ، في مثل هذه الحالة يمكن وضعها تحت إشراف السلطات المذكورة حتى إعادة تصديرها أو التخلص منها بموجب الأنظمة الجمركية .

مادة (٩)

حركة ركاب الترانزيت المباشرة

ركاب العبورين رأساً لإقليم أي طرف متعاقد يجب أن يخضعوا لرقابة مبسطة ، الامتعة والبضائع العابرة رأساً بأن تعفى من رسوم الجمارك والضرائب الأخرى المشابهة .

مادة (١٠)

اجور النقل

- ١ - التعريفات المفروضة من قبل مؤسسة أو مؤسسات أحد الطرفين المتعاقدين للنقل إلى أو من إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن تنشأ بمستويات مقبولة ، مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح ، الغول ، خصائص الخدمة (كمستويات السرعة والملاحة) .
- ٢ - التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، يجب أن يتفق عليها من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من الطرفين المتعاقدين .
- ٣ - الاتفاقات المتعلقة بالفقرة (٢) أعلاه ، حيثما أمكن ، يتم التوصل إليها من خلال نظام تثبيت الاجور التابع لهيئة الدولية للنقل الجوي .
- ٤ - التعريفات المتفق عليها يجب تقديمها إلى سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين على الأقل قبل (٣٠) ثلاثين يوماً من التاريخ المقترح لبدء الاستعمال ، يمكن في بعض الحالات الخاصة انقاص هذه المهلة تبعاً لموافقة السلطات المذكورة .
- ٥ - إذا لم تتمكن مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على أي من هذه التعريفات ، أو إذا وُلاي سبب آخر لم تحدد التعرفة طبقاً لشروط الفقرة (٢) من هذه المادة أو خلال (١٥) خمسة عشر يوماً الأولى من فترة الثلاثين يوماً المشار إليها في الفقرة (٤) من هذه المادة ، يشعر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بعدم موافقته على أية تعرفة متفق عليها ، طبقاً لشروط الفقرة (٢) من هذه المادة ، فإن سلطات الطيران لكلتا الطرفين المتعاقدين يجب أن تسعى للاتفاق على التعرفة .
- ٦ - طبقاً لشروط الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإن التعرفة يجب أن لا تدخل إلى حيز النفاذ ما لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران لأي طرف متعاقد .
- ٧ - التعريفات المنشأة طبقاً لشروط هذه المادة ، يجب أن تبقى نافذة للمفعول حتى يتم إنشاء تعريفات جديدة وفقاً لشروط هذه المادة .

مادة (١١)

كل طرف متعاقد يضمن لمؤسسة الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الآخر الحق في التحويل إلى مركزها الرئيسي البالغ الناجمة لامتلاك المؤسسة طبقاً للقوانين العامة التي تطبق على مؤسسات النقل الجوي الأجنبية العاملة في إقليمها .

هكذا من الأشهر

مادة (١٢)

المطار والرسوم المشابهة

الرسوم المفروضة من قبل أي طرف متعاقد على مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين الآخر مقابل استعمال المطارات وتسهيلات الطيران الأخرى، يجب أن لا تكون أعلى من تلك المفروضة من طائراتها الوطنية العاملة في الخدمات الدولية.

مادة (١٣)

التمثيل، التذاكر وترويج المبيعات

١. مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد طبقاً لائحة وقوانين الطرف المتعاقد الآخر يجب أن تتوفر لها فرصة متكافئة لاستخدام الأشخاص الفنيين والتجار من أجل إنجاز الخدمات التي على الخطوط المحددة وإنشاء وتشغيل مكاتب في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
٢. مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد يجب أن تتوفر لها فرصة متكافئة أخرى لكافة أنواع وثائق النقل من أجل ترويج المبيعات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فقط للخدمات المقررة للخطوط المحددة.

مادة (١٤)

الاستشارات والتعديلات

١. بروح من التعاون الوثيق، يجب أن تقوم سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينهما وقت لاحق لأجل التأكد من التنفيذ والالتزام بشروط هذه الاتفاقية وملحقاتها.
٢. إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين أن من المرغوب فيه تعديل أية شروط من هذه الاتفاقية، فله أن يبادر بإجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر، مثل هذه المشاورات التي قد تكون بين سلطات الطيران وفي تكون بواسطة المباحثات أو المراسلات يجب أن تبدأ خلال فترة (٦٠) ستين يوماً من تاريخ الطلب بتعديل اتفاق عليها يجب أن تدخل إلى حيز النفاذ بعد (٣٠) ثلاثين يوماً من تأكيدها بتبادل مذكرات دبلوماسية.
٣. تعديلات الملحق يجب أن يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين، ويجب أن تدخل إلى حيز النفاذ بعد (١٠) عشرة أيام من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية.

مادة (١٥)

فض الخلافات

١. إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، فيجب عليهما أن يبادرا بمحاولة فضه بطريق المشاورات فيما بين سلطات الطيران فيها، وإذا لم تؤد هذه المشاورات إلى تسوية فإن على الطرفين المتعاقدين محاولة فضه بالطرق الدبلوماسية.
٢. إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل بموجب الإجراءات الواردة في الفقرة أعلاه فإن الخلاف يجب أن يقدم بتبادل طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم ثلاثية للفصل فيه.

كل طرف متعاقد يجب أن يعين محكماً واحداً منها، والمحكم الثالث الذي سيعمل رئيساً لهيئة التحكيم يجب أن يعين من قبل المحكمين المعيّنين.

كل طرف متعاقد يجب أن يعين محكماً خلال فترة « ٦٠ » ستين يوماً من تاريخ استلام أي طرف متعاقد من الآخر إشعار بطلب التحكيم في خلاف بالطرق الدبلوماسية، المحكم الثالث يجب أن يعين خلال فترة « ٦٠ » ستين يوماً لاحقة.

إذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين في تعيين محكم خلال الفترة المحددة، أو إذا لم يتم تعيين المحكم الثالث خلال الفترة المحددة فإن أي طرف قد يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني تعيين محكم أو محكمين من لم يتم تعيينهم في حينه في تلك الحالة فإن المحكم الثالث يجب أن يكون من مواطني دولة ثالثة، ويجب أن يعمل كرئيس لهيئة التحكيم.

يجب على هيئة التحكيم أن تحدد قوانين إجراءات التحكيم ويجب أن تصدر حكمها بأغلبية الأصوات. إن قرارات هيئة التحكيم يجب أن تكون ملزمة للطرفين المتعاقدين اللذين تعهدا بأنفسهما بالأذعان لأي حكم يصدر بموجب الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة.

يجب على أي طرف متعاقد أن يتحمل مصاريف محكمه، ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالمناصفة بينهما مصاريف المحكم الثالث.

مادة (١٦)

الإنهاء

لكل طرف متعاقد في أي وقت أن يحظر الطرف الآخر بعزمه في إنهاء هذه الاتفاقية، مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية يجب أن تنتهي خلال اثني عشر شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الإخطار إلا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل انتهاء هذه المدة. إذا لم يفد الطرف المتعاقد الآخر بأنه تسلم الإخطار فيعتبر بأنه قد تسلمه بعد مضي (١٤) أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للإخطار.

مادة (١٧)

التسجيل

هذه الاتفاقية وكافة تعديلاتها يجب أن تسجل في المنظمة الدولية للطيران المدني:

مادة (١٨)

هذه الاتفاقية يجب أن تطبق مبدئياً من تاريخ توقيعها، ويجب أن تدخل إلى حيز النفاذ عندما يتبادل الطرفان التوقيعات أو الامتيازات بالإنجاز لهما لإجراءاتها الدستورية المتعلقة باتمام الاتفاقيات الدولية ودخولها إلى حيز النفاذ. البتة لذلك، قام الموقعون أدناه بما لهما من سلطة بخولة إليها من حكومتها بتوقيع هذه الاتفاقية. يجري التوقيع على هذه الاتفاقية من نسختين في كل من اللغات الإسبانية والعربية والإنكليزية. وفي حالة عدم اتفاق أي شك في تفسير النصين الإسباني والعربي، يكون المرجع هو تحرير النص الإنكليزي. حرر في عمان في الثامن والعشرين من شهر تشرين ثاني ١٩٧٧

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
حسن إبراهيم
وزير الدولة للشؤون الخارجية

عن حكومة جمهورية تشيلي
بائيسيو كراف خال برادو
وزير الخارجية

هكذا من الأشهر

الملحق

١ - مؤسسات الطيران الاردنية المعنية قد تعمل على احد او كلا الخطين التاليين : -

نقطة البدء	نقاط التوسط	نقاط الانتهاء
١ - نقطة البدء الاردن	القاهرة بنغازي او طرابلس تونس الجزائر دكار ريودي جانيرو / او ساو باولو مونتيفيديو يونس ايرس	نقاط الانتهاء ستياغو / تشيلي

ب - الاردن

القاهرة
لاغوس
اكرا او ابيدجان
دكار
ريودي جانيرو / او
ساو باولو
مونتيفيديو
يونس ايرس

٢ - مؤسسة الطيران التشيلية المعنية قد تعمل على احد او كلا الخطين التاليين : -

نقطة البدء	نقاط التوسط	نقاط الانتهاء
١ - تشيلي	يونس ايرس مونتيفيديو اشنسيون ساو باولو / او ريودي جانيرو دكار / او ريودي جانيرو / او ساو باولو / او مونتيفيديو يونس ايرس	عمان

ب - نقطة اخرى واقعة في بلد على الساحل : الغربي : تشيلي : واقعتين في بلاد
تشيلي : واقعتين في بلاد : افريقيا : ساحل البحر المتوسط :

نقطة البدء	نقاط التوسط	نقاط الانتهاء
ب - تشيلي	لا باز ليما نقطة واحدة في الاكوادور نقطة واحدة في كولومبيا نقطة واحدة في فنزويلا نقطة واحدة في الكاريبي نقطة واحدة على الساحل الغربي لافريقيا : نقطتين في افريقيا على البحر المتوسط :	عمان

١ - المؤسسات المعنية يمكن ان تحلف نقطة او اكثر من النقاط على الخطوط المحددة وتستثمر نقاط الوسط للتوقف
ب قريب يختلف عما هو قائم :

٢ - النقاط غير المحددة في هذا الملحق ، يجب ان تعين ويتم الاتفاق عليها من قبل كلا مؤسستي الطيران المعيتين
او من قبل سلطات الطيران قبل ان تبدأ مؤسسة الطيران التشيلية المعنية عملياتها .

هكذا من المأهول